موقف نظام الفريق ابراهيم عبود من الحرب الاهلية في السودان ١٩٥٨- ١٩٦٤

أ. د. حازم مجيد أحمد
م. م. إسماعيل حميد محمد
جامعة سامراء- كلية التربية

الملخص

نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التي كان يمر بها السودان ابان حكومة عبدالله خليل عام ١٩٥٨، اضطر الى الطلب من الفريق ابراهيم عبود القيام بانقلاب عسكري ابيض لتسلم السلطة وانقاذ البلاد من حالها المتردي ،فكان له ما أراد غير ان الفريق ابراهيم عبود انفرد بالسلطة واقام نظاما دكتاتوريا، انهى فيه الحياة الديمقراطية في البلاد، معتمدا على القوة العسكرية التي اجتاح بها جنوب السودان وزاد من نار الحرب الاهلية استعارا ، نتيجة لاستخدامه سياسة العنف ضد ابناء الجنوب ، التي قابلها ابناء الجنوب بالمثل ، فكانت مدة حكمه ١٩٥٨ – ١٩٦٤ من اسوأ الاعوام التي مرت فيها الحرب الاهلية عبر اعوامها السبعة عشر، وكان لاستخدام حكومة الفريق عبود سياسة العنف المفرط في الجنوب ردود فعل قوية عند ابناء الشمال ولاسيما المثقفين منهم، مما أدى الى قيام ثورة تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٤ الشعبية التي انهت الحكم العسكري ومهدت لقيام حكومة ديمقراطية برئاسة سر الختم خليفة.

Attitude of the Lieutenant General Ibrahim Abboud of the Civil War in Sudan 1958-1964

A. L. Isma'eel Hameed Muhammad

Prof. Dr. Hazem Majeed Ahmed

University of Samarra
College of Education

Abstract

As a result of the deteriorating political and economic conditions that Sudan was undergoing under the government of Abdullah Khalil in 1958, he was forced to demand from Ibrahim Abboud a white military coup to take power and save the country from its deteriorating situation. He had what he wanted but the lieutenant general Ibrahim Abboud was alone in power and established a dictatorship, ending the democratic life in the country relying on the military power that swept southern Sudan and fueled the civil war. As a result of its use of the policy of violence against the people of the South Which the people of the South met similarly. His reign 1958-1964 was one of the worst years of civil war in its seventeen years. The use of the government of lieutenant general Abboud's policy of excessive violence in the south has had strong reactions among the people of the North, especially intellectuals which led to the October 1964 popular uprising that ended the military rule and paved the way for the establishment of a democratic government headed by the secret of the inevitable successor.

المقدمة

شهد السودان أوضاعاً سياسية متناقضة مهدت لزرع بذور الفتنة بين ابناء السودان بشقيه الشمالي والجنوبي ، نتيجة للسياسة البريطانية في السودان منذ عام ١٨٩٨، التي مارست سبلاً عديدة من اجل إعادة صياغة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد، بما يخدم مصالح بريطانيا الاستراتيجية ويجعل من السودان جزءاً من مستعمراتها في شرق افريقيا، بوصفه حلقة وصل أساسية بين شمال القارة وجنوبها وغربها وشرقها، وبات السودان بصورة عامة وجنوبه بصورة خاصة ضحية لذلك الظرف، اذ اختلط التعدد الاستعماري مع التعدد العرقي والقبلي والديني، مما زاد الامر تعقيدا وأثار حفيظة القوى الوطنية السودانية بشكل عام والطبقة المثقفة منهم بشكل خاص، ودفعهم إلى اتباع مختلف الوسائل من اجل التخلص من ذلك الاستعمار ونيل الاستقلال عام١٩٥٦.

يوضح البحث مدة حكم الفريق ابراهيم عبود وكيفية استيلائه على السلطة، وأهم الاحداث التي صاحبت مدة حكمه، والتطورات التي حدثت في الحرب الاهلية وموقفه منها، فضلاً عن التطرق إلى أهم التطورات التي حدثت في الجنوب السوداني، التي تضمنت مقاومة تدخل القوات الحكومية عن طريق استخدام المتمردين الجنوبيين لحرب العصابات الجناح العسكري من جهة، واستخدامهم للجناح السياسي عن طريق تكوين الاحزاب الفاعلة والاتصال بالدول الغربية للحصول على المساعدات عبر ما كان يعرف بحركة تحرير جنوب السودان من جهة اخرى.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الاول: **استيلاء الجيش على السلطة**، وتناول المحور الثاني: **سياسة الحكم العسكري الاول تجاه الجنوب**، وتحدث المحور الثالث عن: **انطلاق الاعمال القتالية لقوات حركة الانيانيا**، بصورة فاعلة بعد اعلانهم عن تكوين تلك القوات.

أولاً: انقلاب الفريق ابراهيم عبود واستيلاء الجيش على السلطة

وقعت انقلابات عسكرية كثيرة في بلدان متعددة في منطقة الشرق الاوسط ابان عقد الخمسينيات وباتت ظاهرة تثير الانتباه، إذ حدثت في كل من مصر والعراق وباكستان وغيرها من البلدان الافريقية المجاورة ، لكن انقلاب الفريق ابراهيم عبود[١] ، كان متميزاً عن تلك الانقلابات، إذ لم يحدث فيه صدام بين الجيش والحكومة او بين الجيش والشعب وسارت الامور كما خطط لها حزب الامة[٢]، ورئيس الحكومة السودانية الديمقراطية عبد الله خليل[٣]، الذي كان يشغل منصب السكرتير العام لحزب الامة قبل رئاسته للحكومة، اذ قام الجيش بالاستيلاء على السلطة في السابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٨[٤].

اعلن الفريق ابراهيم عبود الانقلاب العسكري على حكومة عبدالله خليل في بيانه الاول الذي أذاعه صباح السابع عشر من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨، وبين فيه انه نفذ الانقلاب لصالح القوات المسلحة ، وصرح في معرض قوله انه اضطر للاستيلاء على السلطة نتيجة لتفشي الفساد والفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، مبيناً ما آلت اليه الحياة السياسية المتردية والفساد الذي عم اوجه الحياة المدنية [٥].

قام ابراهيم عبود بإعلان قانون الطوارئ في جميع انحاء السودان، وعين عددا من القادة العسكريين ليمارسوا السلطات بموجب ذلك القانون ، وذكر في ختام بيانه ان الحكومة العسكرية الجديدة اصدرت عدداً من القرارات من اجل تصحيح الحالة المتردية التي تعصف بالسودان، وكان من اهم تلك القرارات هو حل كافة الاحزاب السياسية، ومنع كافة التجمعات والاجتماعات والمسيرات والمظاهرات في كافة انحاء السودان، اضافة الى وقف اصدار كافة الصحف إلى اشعار اخر، والاعلان عن قيام مجلس اعلى للقوات المسلحة، فضلا عن ايقاف العمل بالدستور المؤقت وحل البرلمان، وبذلك تجمعت السلطات العليا في البلاد كلّها تحت سيطرة الفريق ابراهيم عبود ، واكد في ختام بيانه ان الحركة التي قام بها الجيش هي حركة تصحيحية، وان الجيش سوف يعود إلى ثكناته عند استقرار الاوضاع في البلاد، وانه سيسلم السلطة تدريجياً إلى عناصر وطنية منتخبة[٦].

وتأسيساً على ذلك اعلن عن قيام نظام حكم رئاسي بسلطات طوارئ واسعة، متخذاً من الاجراءات القمعية وسيلة لتثبيت الوضع المتأزم في السودان ، وعمل على حلّ النقابات والاحزاب، واخضع الصحف إلى الرقابة الصارمة[٧].

ان انشغال النظام العسكري في احتوائه للاضطرابات الداخلية في وسط الجيش، جعلته غير قادر على مواجهة المشاكل التي بدأت تتزايد على الصعيد السياسي

ان كثيراً من الساسة نظروا إلى ان حزب الامة هو الذي خطط ونفذ للانقلاب، الا ان الحكومة العسكرية سارت وفق نهج مغاير لما تم الاتفاق عليه، إذ قامت بتخصيص حقائب وزارية لشخصيات مدنية ، كان منهم وزير الخارجية (احمد خير) ، ورئيس القضاء (محمد احمد ابو رنات)، اللذان كانا ينتميان إلى طائفة الختمية المعروفة بولائها لمصر تحت شعار وحدة وادي النيل، وعدائها التقليدي لطائفة الانصار التي كانت ترفع شعار السودان للسودانيين، وقد ادى وزير الخارجية دوراً مهماً وفاعلاً في توطيد العلاقات بين ابراهيم عبود و الرئيس جمال عبد الناصر[٨].

من المعروف ان وصول الجيش إلى السلطة قد جاء بتدبير من حزب الامة، فكان المتوقع ان يكون النظام الجديد موالياً لذلك للحزب، ولكن الذي حدث هو العكس، ولاسّيما عندما ابدل ابراهيم عبود فكرة الحكومة القومية بفكرة الحكومة العسكرية .

لم ينعم النظام العسكري بالاستقرار منذ سيطرته على السلطة ، إذ شهد العام الاول من حكمه عدة محاولات انقلابية من داخل القوات المسلحة ، الى جانب ذلك شهد بداية المقاومة الشعبية، وتكوين الجبهة الوطنية المعارضة له، من الاحزاب السياسية واتحادات الطلاب ونقابات العمال والمزارعين، وكانت اكثر الجهات تشدداً في معارضة النظام العسكري منذ بدايته هو الحزب الشيوعي السوداني والحزب الوطني الاتحادي[٩].

أمّا حزب الامة فقد تحوّل من مؤيد للنظام، إلى حزب اكثر تشدداً في مواقفة ضد النظام، مدافعاً عن الديمقراطية التي كان رئيس وزراء حكومته سبباً في اغتيالها، والتحق الاسلاميين في مرحلة متأخرة بركب المعارضة لحكومة ابراهيم عبود ، يتقدمهم حسن الترابي[١٠]، نتيجة للسياسات الدكتاتورية والظلم والتسلط وخنق الحريات التي مارسها النظام العسكري، التي التي كانت غريبة على الشعب السوداني ولم تكن لترضي احراره في يوم من الايام ،استنكرت الاحزاب السياسية المعارضة التصرفات القمعية لقوى النظام وطريقة إدارته للدولة، وفشله الواضح في ادارة ملف الجنوب وايجاد الحل الناجع له، الأمر الذي جعلها توحّد جهودها وصفوفها لتصعيد مواقفها ضد الحكم العسكري، وقد تجلى ذلك بصورة واضحة بعد زيارة الرئيس جمال عبد الناصر إلى السودان من اجل المشاركة في احتفالات الذكرى الثانية للانقلاب، في السابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠ ، إذ قدّم تحالف الاحزاب السياسية المعارضة، وحزب الامة، والحزب الوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي، مذكرة شهيرة في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، بإمضاء كل من اسماعيل الازهري، وعبد الله خليل، نيابة عن الجبهة الوطنية المتحدة، موجهة إلى رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة، كان من ضمن بنودها المطالبة بعودة الجيش إلى

ثكناته العسكرية، وتكوين حكومة قومية انتقالية مؤقتة، ورفع حالة الطوارئ التي تعم البلاد ، وضمان الحريات العامة، وحرية الصحافة، الا ان حكومة ابراهيم عبود العسكرية لم تبد اهتماما بما جاء في تلك المذكرة [١١].

لم يستكن دعاة الديمقراطية للاستسلام ،اذ تقدّم الصديق المهدي[١٢]، بمذكرة اخرى في اوائل عام ١٩٦١، يحذر فيها قادة الحكم العسكري من مغبّة التخلي عن الاهداف التي حدّدها البيان الاول للحكومة العسكرية عند سيطرتهم على مقاليد الامور في البلاد[١٣].

لم تيأس المعارضة المدنية الديمقراطية من مواجهة النظام العسكري، إذ قامت بإرسال مذكرة احتجاج اخرى إلى الفريق ابراهيم عبود، في السابع من تموز / يوليو ١٩٦١، استنكرت فيها ما تنتهجه الحكومة العسكرية من سياسات قمعية ضد الشعب، الا ان الحكومة العسكرية هذه المرة قامت بتوجيه ضربة قوية للمعارضة وشنت حملة من الاعتقالات للمواطنين السودانيين الشماليين والجنوبيين على حد سواء، إذ اصدرت الاوامر باعتقال قادة الاحزاب السياسية المعارضة، ونفيهم إلى مدينة جوبا عاصمة المديرية الاستوائية في الحادي عشر من تموز / يوليو ١٩٦١، كان من بينهم محمد احمد محجوب[١٤]، واسماعيل الازهري[١٥]، وعبد الله خليل، وعبد الخالق محجوب[١٦]، واخرون[١٧].

اثار اعتقال قادة الجبهة الوطنية المعارضة، ونفيهم إلى جوبا، موجة من السخط وعدم الرضا، ووسّع دائرة المعارضة للحكم العسكري الدكتاتوري في اوساط الشعب السوداني[١٨].

زادت تلك الاعتقالات من قوة الجبهة الوطنية وترابطها، فشملت الغالبية المطلقة من قطاعات الشعب، وقامت المقاومة بإصدار البيانات والمذكرات، والاضرابات التي قادها الطلاب والعمال والمزارعون[١٩].

ثانياً: سياسة الحكم العسكري الاول تجاه الجنوب

تعد الحرب الاهلية التي كانت دائرة في الجنوب وتداعياتها من المبررات التي تذرع بها ابراهيم عبود لاستلام السلطة، إذ ان استمرار الحرب الاهلية في الجنوب هي مشكلة فشلت الحكومات السابقة في ايجاد حل لها يتسم بالجدية ، الأمر الذي استغلته الاحزاب السياسية استغلالاً سيئاً، من اجل الدعاية الانتخابية للوصول إلى الحكم ، وظل الجنوب من المناطق المهملة كلياً، متخلفاً اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، واخذت المشكلة ابعاداً جديدة ابان الوضع السياسي السائد في البلاد[٢٠].

ورث النظام العسكري مشكلة الحرب الاهلية في الجنوب بكل تعقيداتها، ولكنه لم يوجه العناية الكافية للجنوب منذ البداية، واستخدم سياسة القمع المفرط بحكم نزعته العسكرية من جهة،

وافتقاره للمنهج الصحيح والمدروس لإيجاد حل للمأزق الذي احاط بالسودان بفعل تلك الحرب ، الامر الذي اصاب الجنوبيين بالصدمة ودفعهم إلى السلبية مؤقتاً، لكنه كان صمتاً من النوع المرير الذي زاد من العنف والاقتتال في الجنوب، بات معروفاً بالحرب الاهلية في السودان[٢١].

استهل النظام العسكري عهده في مواجهة الحركات المسلحة في الجنوب بحملات قمع واسعة ، وعدها تمرد على سلطة الدولة يجب القضاء عليه دون مراعاة للدوافع السياسية التي اجبرتهم على رفع السلاح بوجه الدولة، وكان القرار لابدّ من اتباع سياسة حازمة في مواجهة تلك المجاميع المسلحة، فكان العنف والقمع هي السياسة التي انتهجتها الحكومة العسكرية في معالجتها للقضية، إلى جانب اصدار مزيد من القرارات والاجراءات في تنظيم الشؤون الحياتية في الجنوب[٢٢].

لم تكن للنظام سياسة خاصة وواضحة بل تعامل مع الجنوب دون التفات لخصوصيته وحساسية ما كان يجري فيه، فأخضع الجنوب كغيره من اجزاء السودان إلى الاحكام العرفية ، من خلال سلطة حاكم عسكري هو قائد القوات في الجنوب ، واتخذ المجلس الاعلى قراراً في كانون الثاني / يناير ١٩٥٩، باعتبار الاحوال في الجنوب احوال امن داخلية تتطلب من الجيش تنفيذ عمليات الامن الداخلي[٢٣].

انتهج النظام العسكري الاول سياسات قمعية تعتمد على الحل العسكري والامني دون سواه، شملت تلك السياسات تشديد فرض حالة الطوارئ في المديريات الجنوبية، ومنح الحكام العسكريين في الجنوب سلطات واسعة، تمكنوا من خلالها التنكيل بالمواطنين بتهمة مساعدتهم للمسلحين.

تعرض النواب الجنوبيين الذين عادوا إلى جنوب السودان بعد حل البرلمان للملاحقات الامنية والتحقيق، وتعرض بعضهم للاعتقال والضرب بتهم التعاون مع الحركات المسلحة ، الامر الذي لم يترك لهم سوى الانضمام الى الحركات السياسية الجنوبية والعمل على تصعيد القتال ضد التسلط العسكري وبذلك اخذت الحرب مسارات اكثر تشابكا وتعقيدا[٢٤].

اتبعت قوات النظام سياسة الارض المحروقة في تعاملها مع الجنوبيين للقضاء على الاعداد المتبقية من متمردي توريت ١٩٥٥، بعد ان اخذت اعداد المتمردين بالازدياد، وصدرت الاوامر لقادة الحاميات العسكرية في الجنوب بتكثيف عمليات البحث والمطاردة للعناصر الهاربة، فتعرضت القرى في المناطق الريفية الحدودية لحملات كبيرة فقد فيها المواطنين الامان والاستقرار، وبحلول عام ١٩٦٠ تصاعدت الحرب الاهلية في الجنوب، وازدادت اعمال العنف، مما ادى الى لجوء الاف من الجنوبيين الى الدول الافريقية المجاورة ، واصبحوا لاجئين في

البلدان المجاورة، مثل اثيوبيا وكينيا واوغندا وافريقيا الوسطى ، وهناك في المنفى اخذوا على عاتقهم اعادة تنظيم صفوفهم من جديد مما ادى الى دخول الحرب الاهلية الى مراحل جديدة ومتقدمة [٢٥].

بدأ النظام العسكري معركة مفتوحة مع الكنائس المسيحية والهيئات التبشيرية في الجنوب، إذ وجهت لهم الاتهامات لمساعدة المتمردين ، وتعرض القساوسة لمضايقات كبيرة في منتصف عام ١٩٦٠، وتم صدور قرار باستلام الحكومة للمدارس التي تديرها المنظمات التبشيرية، وازاحة المدرسين والقساوسة منها، وتقرر تكوين مجلس كنائس سوداني يباشر ادارة النشاط الديني في الجنوب، وامتد الأمر إلى الخدمات الصحية التي تديرها الكنائس، إذ تولت وزارة الصحة استلام تلك الخدمات، وتم الاستغناء عن خدمة الراهبات العاملات كممرضات في المستشفيات والمراكز الصحية[٢٦].

تم الغاء عطلة يوم الاحد الاسبوعية في الجنوب واستبدالها بيوم الجمعة ، جاء ذلك القرار في ظل المعركة المفتوحة مع النشاط الكنسي ، وقد واجه ذلك القرار مقاومة شديدة من المجتمعات الجنوبية في المدن، كان من اثاره قيام طلاب المدارس في جوبا بالمظاهرات، فضلا عن دخول طلاب مدرسة جوبا التجارية في اضراب عن الدراسة في شباط / فبراير ١٩٦٠، الى جانب ذلك تم اتخاذ عدداً من الاجراءات الصارمة من قبل الحكومة نهاية عام ١٩٦١ ، كان من ضمنها اصدار الاوامر بمنع الصلاة خارج الكنيسة ، الى جانب حرمان من غادر البلاد منهم من العودة اليها، وصاحب ذلك القرار خطوات ادارية كان القصد منها توسيع دائرة النشاط الاسلامي، وتقليص النشاط المسيحي، إذ تم اصدار قرار يقضي بمساعدة المسلمين في اقامة المساجد والخلاوي والمدارس الدينية ، وتطبيق قرار استخدام اللغة العربية في التعليم ومكاتبات الدواوين المحلية، ووقف العمل باللغة الانكليزية واللهجات المحلية[٢٧].

واجهت تلك السياسة انتقاداً قوياً من قادة الاحزاب السياسية متهمة السلطة بعدم تقدير الفوارق البيئية والاجتماعية والقبلية والظروف المحيطة بالجنوب، منادية بالحل السياسي للمشكلة[٢٨].

ان استخدام العنف ضد الشعب لن يولد الا عنفا مضادا مصحوبا بتأييد من السكان المحليين الذين باتت قراهم ومدنهم ساحات للمعارك ، لقد كانت القرارات المتشددة التي طبقها نظام ابراهيم عبود في جنوب السودان، تهدف الى الحيلولة دون المطالبة بحق تقرير المصير في ساحة العمل السياسي ، لذلك عملت الحكومة على تطبيق سياسات اقتصادية غير متوازنة ، كان القصد منها افقار الجنوب وتحقيق التنمية في الشمال ، الامر الذي ادى إلى تصعيد العمليات

العسكرية في الجنوب السوداني، ودخول الصراع في نفق التمييز والتفرقة الدينية والثقافية ،ولاسيما بعد الحرب المفتوحة التي شنها النظام ضد النشاط الكنسي في جنوب السودان، مما ادى الى تزايد نشاط الكفاح المسلح في الجنوب.

كان من اجراءات الحكومة هو انشاء جبهة عسكرية عريضة ، عمت كافة ارجاء السودان، وتركزت بصورة خاصة في الجنوب ، تهدف الى خلق وضع عسكري دائم في الجنوب وحالة من الطوارئ تعم كافة انحاء السودان، وقد تم تداول كثير من الروايات عن رحلات صيد في القرى النائية للمدنيين الجنوبيين ، كان يقوم بها ضباط في الجيش السوداني، ونتيجة لتلك السياسات الخاطئة اصبح الكثير من العسكريين يرددون عبارات اشتهرت في مدة حكم ابراهيم عبود كان من اشهرها(حرق الجنوبيون في غاباتهم) [٢٩].

شهدت مدة الحكم العسكري الاول بداية تطور الحرب الاهلية نحو العمل المسلح المنظم، إلى جانب ذلك تطورت قدرات العمل السياسي والاعلامي، واستقطاب المساندة من المنظمات الكنسية العالمية ومن دول الجوار الافريقي والعالم الغربي، وقد ساهمت عوامل عديدة في تعقيد مشكلة جنوب السودان وتطور الصراع المسلح، كان من اهم تلك العوامل هو توسع عمليات القوات المسلحة في السودان، الذي قاد إلى حركة نزوح سكاني جماعي في المناطق الحدودية، ونشات لأول مرة معسكرات لإيواء اللاجئين في دول الجوار (اوغندا ، كينيا، الكونغو، افريقيا الوسطى)، وبدأ الاعلام العالمي يهتم بما يجري في السودان، واهتمت الامم المتحدة بمتابعة ورصد الاحداث ثم اعداد تقرير عن اعداد اللاجئين في دول الجوار، إذ بلغ عددهم في اوغندا اربعة وسبعون الف لاجئ، وفي الكونغو ستون الف لاجئ، وفي اثيوبيا عشرون الف لاجئ، وفي افريقيا الوسطى وصل عددهم إلى اثنان وعشرون الف لاجئ ، وقد رصدت الامم المتحدة ميزانيات خاصة لإعانة اولئك اللاجئين وتوفير الخدمات الاساسية لهم بلغت ثمانية وثمانين مليون وثلاثمائة الف دولار [٣٠].

كان لهروب القيادات السياسية الجنوبية إلى دول الجوار بداية لتكوين القيادة الخارجية ، وتكوين احزاب وجبهات المقاومة والثورة ضد الهيمنة المركزية الشمالية ، اذ هرب خلال عام ١٩٦١، إلى خارج السودان عدد من القادة الجنوبيين المؤثرين وتمركزوا في دول الجوار في المناطق الشمالية الاوغندية وفي الكونغو، وقد قامت الكنائس المسيحية بتوفير معظم خدمات الايواء والصحة والتعليم ، وفي العاصمة الاوغندية كمبالا تم الاعلان في منتصف عام ١٩٦١ ، عن مولد الاتحاد السوداني المسيحي Sudan Christian Association كمنظمة ترعى مصالح اللاجئين السودانيين ، ومع تزايد اعداد الجنوبيين الفاعلين سياسيا في الخارج عملوا على

تكوين تنظيم سياسي يجمعهم في عام ١٩٦٢،اطلق عليه اسم الاتحاد الوطني لمناطق السودان الافريقية المغلقة .Sudan African Closed Districts National Union يعرف اختصارا (ساكدنو) SACDNU يضم عددا القادة في العمل المعارض المنظم ومنهم جوزيف اودهو[٣١]، رئيسا، واقري جادين[٣٢] ، نائبا و الاب ساترنينو لاهوري وعدد من النواب الآخرين، فضلاً عن مساعد مفتش مركز كبويتا وليم دينق سكرتيرا [٣٣].

اقتصر عمل حزب ساكدنو SACDNU على العمل الدعائي الذي يهدف الى لفت انظار العالم لما يحدث في الجنوب السوداني ، اذ بدأ عمله السياسي بمذكرة رفعها في اذار / مارس ١٩٦٢، الى دول الاتحاد الافريقي بين فيها ان استقلال السودان كان بالنسبة للجنوبيين تغييرا للسادة فقط ، وطالب التدخل لمصلحة السودانيين الأفارقة ، اذ رفع الحزب مذكرة للأمم المتحدة في نفس العام يطالب فيها بتكوين لجنة للتحقيق فيما يجري في جنوب السودان [٣٤].

لم يستمر ساكدنو طويلا اذ ظهرت حركة جديدة اطلق عليها حركة تحرير جنوب السودان برئاسة وليم دينق ، تبنت قيام دستور فيدرالي وتوسيع المشاركة السياسية للجنوبيين الى جانب منح الجنوب حكما ذاتيا ، لكن تلك الحركة سرعان ما ذابت في تنظيم حزبي جديد عام ١٩٦٣، عرف باسم الاتحاد الوطني السوداني الافريقي .Sudan Africa National SANU Union الذي سمي اختصاراً باسم حزب سانو SANU [٣٥].

ظهر حزب سانو كتعبير عن الرغبات السياسية لأبناء الجنوب، وكان اول بيان اصدره الحزب معلنا فيه انطلاقته العسكرية اعلن فيه **((ان المد العربي قد وصل حدا لا يمكن السكوت عليه))**[٣٦].

وجد حزب سانو دعماً كبيراً من الدول الغربية ومن التنظيمات الدولية والطوعية، ولكنه سرعان ما عانى من مشاكل عديدة بسبب الخلافات بين اعضائه، إذ لم يرتفع الجنوبيون بحسهم الوطني من اجل قضيتهم ، بل نقلوا إلى الحزب صراعاتهم الشخصية والقبلية الضيقة ، فأثرت تلك الصراعات والانقسامات واضعفت من علاقة القائمين عليه بالخارج، فلم يسعوا إلى ايجاد روابط وثيقة بينهم وبين اعضاء الحزب في الداخل.

كان مقرراً ان يحضر ابراهيم عبود افتتاح منظمة الوحدة الافريقية OAU[٣٧]، في آذار / مارس ١٩٦٣، وتعبيرا عن النوايا الحسنة للحكومة تم الاعلان عن العفو عن بعض الفصائل الجنوبية التي كانت في السجن بعد تمرد توريت ، وقد اتاح اطلاق سراح قسم من سجناء تمرد توريت للجنوبيين اجتماع بعض قادة القبائل في مؤتمر عقد في التاسع عشر من ايلول /سبتمبر ١٩٦٣، نتج عنه قراراً بتوحيد الجهود كلها تحت اسم جيش تحرير الارض [٣٨].

ازدادت المقاومة المسلحة الجنوبية في اوائل عام ١٩٦٣، إذ شكل اميدو تفنق لادنقي[٣٩]، نواة لحرب عصابات تضم اربعمائة متطوع من ابناء الجنوب كان مقرها في (معسكر اجو) شرق الاستوائية، وبعد ذلك بعدة اشهر وفي الذكرى الثامنة لتمرد توريت عقد جوزيف اودوهو اجتماعاً بمنزله في كمبالا حضره ستة من الجنوبيين من بينهم الاب ساترنينو والضابط المنشق جوزيف لاقو[٤٠]، الذي يمكن اعتبار تمرده وهروبه إلى اوغندا في الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٣، بداية تكوين المقاومة العسكرية المنظمة لحركة تحرير جنوب السودان، ففي اول اجتماع حضره جوزيف لاقو وعدد من قادة تمرد توريت ١٩٥٥ ، في منطقة ليرا شمال اوغندا ،اعجب بأولئك الرجال منذ اللحظات الاولى التي قابلهم فيها، وكان يتوسم فيهم ان يكونوا أساسا لبناء جيش جنوبي في المستقبل[٤١].

خلال شهر اب /اغسطس ١٩٦٣، وفي الذكرى الثامنة لتمرد توريت بدأ البحث عن اسم مناسب للجناح العسكري لحزب سانو ، واقترح الاب ساترنينو تسميته باسم (مقاتلي الوحدة الافريقية من اجل الحرية)،على امل كسب تأييد زعماء انصار الوحدة الافريقية ، لكن جوزيف لاقو اقترح مع بقية المجتمعين و مجموعة من المقاتلين تسمية تعطي مشروعية اهلية اكثر يمكنها ان تعبئ الجنوبيين بشكل افضل، واطلاق اسم محلي على الحركة يمكن ان يفهمه الناس البسطاء، واتفق المجتمعون على اسم انيانيا Any-Inya ، الذي يجمع بين كلمة انيانيا التي تعني سم الافعى المطبوخ مع اوراق الخضراوات والفول المعفن، وهو سم قاتل و مانيانيا (Manyanya) وتعني جيوش النمل، تتكون من الجنود السابقين للفرقة الاستوائية ، ومن الجنوبيين الذين اطلق سراحهم بعد انتهاء مدة العقوبة او شمولهم بالعفو الصادر من قبل الحكومة، وقد ناقش المجتمعون تنظيم حركة حرب العصابات المتبعثرة في الاقليم الاستوائي، واعلنوا معارضتهم لجميع الحلول السلمية لمشكلة الجنوب، وان استخدام العنف و القوة هو الحل الذي سيؤدي للوصول لقرار حاسم في الأمر[٤٢].

تم الاعلان عن تشكيل قوات حركة الانيانيا ANAF ، واعلنت في بيان لها انها تقاتل من اجل الحرية لكل ابناء الجنوب في اختيار ثقافتهم واديانهم ولغاتهم ، وانها تقاتل من اجل التحرر من الاستعمار العربي ، ومن اجل حريتهم في ان يكونوا أفارقة ، وانه نضال مبدئي ضد الغزو العربي، وقدشكل ظهور حركة الانيانيا على مسرح الاحداث عام ١٩٦٣، مرحلة جديدة من مراحل تطور الحرب الاهلية، إذ بدأت سياسة العنف في الظهور، واخذت القضية بعداً جديداً، وتدخلت اطرافا خارجية سعت الى تأجيج نار الحرب الاهلية ، إذ تمكن القادة السياسيين الجنوبيين من الاتصال بالكيان الصهيوني الذي سعى إلى تدريب قوات حركة الانيانيا وامدادها

بالسلاح والمال، الى جانب ذلك دخل الفاتيكان Vaticano[٤٣]، كطرف اخر، واصبح يدعوا العالم إلى انقاذ المواطنين في جنوب السودان، وإلى انقاذ اللاجئين السودانيين في المنفى، وادعى ان الحكومة السودانية تسعى إلى فرض الاسلام بالقوة على ثلاثة ملايين من الافريقيين في جنوب السودان[٤٤].

ثالثاً: انطلاق الاعمال القتالية لقوات حركة الانيانيا

مهد قرار تحريم النشاط السياسي في الجنوب من قبل الحكومة العسكرية وانقطاع الصلة بين حزب سانو المؤيد لحل مشكلة الجنوب سلميا وجمهوره من ابناء الجنوب الجو للإرهاب الذي مارسته قوات حركة الانيانيا، بسبب انحسار نفوذ السياسيين الجنوبيين، الامر الذي ادى ازدياد المواجهات بين الجيش و قوات حركة الانيانيا التي جرت الويلات على ابناء السودان [٤٥].

رفعت قوات حركة الانيانيا شعارات جديدة لهم وباتوا في وضع افضل مما كانوا عليه بعد ان تدفق السلاح والمال عليهم من الدول الغربية ومن الكيان الصهيوني، اذ اعلنت في احد بياناتها: ((**... لقد بلغ الصبر مداه، وفي يقيننا اننا لن نصل إلى شيء،الا باستخدام القوة ، وسنقوم من الان وصاعدا بتحرير انفسنا ؟ واننا لن نطلب الرحمة من احد، ولن نمنح رحمتنا لاحد**))[٤٦].

شهد عام ١٩٦٣، بداية ظهور نشاط عسكري منظم ملموس وخاصة في شرق وغرب الاستوائية، إذ كانت معظم العمليات تتمثل في اطلاق النار على عجلات الجيش في الطرق ونهب العجلات التجارية ثم الهروب إلى المناطق الحدودية النائية ، لكن بعد تشكيل قوات حركة الانيانيا بدأت في شن حرب العصابات ، وهاجمت الحاميات، ودمرت الجسور، وزرعت الالغام، وارتكبت اعمالاً وحشية ومجازر كثيرة طالت الشماليين والجنوبيين، وكان رد الحكومة العسكرية على تلك الاعمال الوحشية التي قامت بها قوات الانيانيا هو توجيه حملات اكثر عنفاً ضد أعضائها، إذ قامت بإعدام اعداد منهم جزاء لأعمالهم الوحشية[٤٧].

نرى ان المتضرر الوحيد هو ابناء الشعب السوداني في شمال وجنوب السودان نتيجة لاعمال القتل وتخريب البنى التحتية للبلد والانهيار الاقتصادي الذي شهده السودان بفعل تلك الحرب التي تدخلت فيها اطراف خارجية ليس من مصلحتها ان يعم الامن والازدهار في ربوع السودان.

عملت قوات حركة الانيانيا وفق تنظيم عسكري قياسي يتكون من خمس مجموعات قتالية تقدر قوة كل مجموعة بما يقارب من قوة فصيل تتراوح اعداد مقاتليه بين ثلاثين إلى خمسين مقاتل، تمركزت وفق مناطق نفوذ عمليات تم العمل بها في السابق وكانت على النحو الاتي[٤٨]:

– **الضفة الغربية لبحر الجبل:** وتنقسم إلى مجموعتين المجموعة الاولى في غرب مريدي، والمجموعة الثانية من شرق مريدي الى غرب ياي، والمجموعة الثالثة تشمل ياي الشرقية والضفة الغربية من منطقة جوبا.

– **الضفة الشرقية لبحر الجبل** : وتنقسم إلى مجموعتين المجموعة الاولى من الضفة الشرقية لمدينة جوبا وتمتد إلى جبال الايماتونج، والمجموعة الثانية في جبال دونقوتونو بمدينة توريت وتمتد إلى منطقة كبويتا مركز قيادته في جبل ديتو، وقد حدد الأب ساترنينو تاريخ انطلاق الكفاح المسلح لتحرير جنوب السودان في التاسع عشر من اب / اغسطس ١٩٦٣، ووجد اعلانه صدى واسع لدى القبائل الجنوبية ، إذ قامت مجموعة جوزيف لاقو بأول عملية عسكرية في الضفة الغربية على الطريق الرابط بين مدينتي ياي ومريدي ، كانت تستهدف قوة من الجيش السوداني ، وبدأت قوات حركة الانيانيا منذ ذلك التاريخ في التطور وتدفق اليها المقاتلون المتطوعون من اماكن عديدة في جنوب السودان ، واخذت اخبارها تجد طريقها للعالم الخارجي ، بعد ان تزايدت وتيرة الدعم والمساعدة من المنظمات الكنسية التي كانت تحظى بمساندة الكنيسة العالمية والدول الغربية، وقد كان رد فعل الحكومة السودانية على اخبار انطلاق حركة الانيانيا هو عدم اعطائها اهمية كبيرة ، واكتفت بإرسال التعزيزات العسكرية إلى جنوب السودان ، وعملت على تجنيد الشرطة في الجنوب وكان معظمهم من الشماليين(٤٩).

بعد مرور شهر على انطلاق عمليات الانيانيا وقع هجوم على نقطة شرطة (فشلا) الواقعة في اقصى الحدود الشرقية لمديرية اعالي النيل على الحدود الاثيوبية السودانية الا ان قوات الجيش تمكنت من استعادتها، وتحول القتال بعدها إلى حرب عصابات منظمة تتلقى مساعدات خارجية وتتخذ معسكرات ثابتة لها، وباتت عمليات الانيانيا بعد شهر اب /اغسطس ١٩٦٣، مؤثرة أحدثت خسائر في صفوف الجيش السوداني ودمرت عدداً من الجسور الرئيسية، ولم تتردد في اطلاق نيرانها على ابناء الشمال من المدنيين وعلى الجنوبيين الذين تتهمهم بالتعاون مع القوات الحكومية (٥٠).

ساهم اصدار قانون الجمعيات الكنسية التبشيرية في تصعيد وتيرة الحرب الدائرة في الجنوب، اذ سعى ذلك القانون إلى تنظيم وضبط نشاط الهيئات التبشيرية العاملة في جنوب السودان والتي تقوم بالدور الكبير في التعليم والصحة وهو ما عجزت عن توفيره الدولة وقد تصاعدت حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات، إذ اتهمت حكومة ابراهيم عبود الهيئات التبشيرية بانها تعمل لتقويض الامن والاستقرار الداخلي، وفي السابع والعشرين من شباط /فبراير ١٩٦٤ ،

اصدرت وزارة الداخلية امراً بطرد كافة موظفي الهيئات التبشيرية الاجنبية من الجنوب، وذلك لنشاطها المعادي لوحدة البلاد(٥١) .

ثم تبعه قرار في آذار / مارس١٩٦٤ ، بطرد كل المبشرين الاجانب من السودان ، كان منهم مئتان واثنان وسبعون قسا يتبعون إلى كنيسة روما الفاتيكانVaticano ، و ثمانية وعشرون قساً بروتستانتياً ، واعلنت الحكومة ما اسمته سودنة الكنائس في البلاد(٥٢) .

ساهم ذلك الامر في تصوير ما يجري على انها حرب دينية عنصرية بين العرب المسلمين والزنوج المسيحيين مما اكسب التنظيمات السياسية الجنوبية المعارضة في الخارج مساندة المنظمات الكنسية العالمية والدول الغربية ودول الجوار الافريقية مما دفع العديد من الدول المجاورة للسودان التي تتبع الكنيسة الكاثوليكية والانجيلية الى التعاطف وتقديم العون المادي والادبي للقيادات الجنوبية ، فضلا عن التعاطف الذي كسبته الانيانيا في الجنوب السوداني ، وقد أخذت تلك التطورات أبعاداً خطيرة انعكست على الحركة السياسية في شمال السودان(٥٣).

واجهت سياسة الحكومة العسكرية ضد النشاط التبشيري حملة عالمية ، وواجهت انتقادات عنيفة في الصحف الغربية، مما يؤكد ان الاستعمار عندما خرج من السودان، وزرع تلك المشكلة وترك امر رعايتها إلى الارساليات التبشيرية، بوصفها عين الاستعمار الباقية، لبذر الفتنة والشقاق بين ابناء الوطن الواحد (٥٤).

ادت السياسة التي تبنتها الحكومة العسكرية في الجنوب إلى عزل المثقفين، وازدياد اعداد المعارضين و فرار اعداد كبيرة منهم إلى دول الجوار، وتسببت تلك السياسة في ايجاد مشكلة جديدة بسبب نزوح اعداد كبيرة من مواطني الجنوب السوداني لدول الجوار ليخلقوا مشكلة اللاجئين من الجنوب، مما ساعد النشاط الكنسي المعادي على ترويج اعلام معادي يشوه صورة الحكومة العسكرية لتفقد مصداقيتها وسط المجتمع الدولي الأمر الذي اكسبها عداء الحكومة العسكرية.

بدأت عمليات الجيش المضادة في منتصف شهر شباط /فبراير ١٩٦٤، وتقدمت القوات العسكرية في محورين مهمين وحيويين هما محور اعالي النيل ومحور شرق الاستوائية، والتقت قوات المحورين في مدينة كبويتا وتوحدوا بمحور واحد مشترك، وتمكنت تلك القوات من تحطيم معسكرات الانيانيا وصولاً إلى طريق توريت– جوبا، وبعد نجاح تلك المهمة توجهت القوات العسكرية للقيام بعملياتها غرب الاستوائية خلال شهر اذار / مارس ١٩٦٤، كان هدفها الاول هو تدمير المعسكرات الكبيرة واهمها معسكر (مويو) في منطقة نهر ياي، ومعسكر اخر يستخدم لجمع المتطوعين وتقدمت تلك القوات وصولاً إلى الحدود الكنغولية(٥٥).

حدثت خلافات بين القادة السياسيين الجنوبيين في بداية عام ١٩٦٤، مما ادى إلى انقسام داخل حزب سانو اسفر عن ظهور جناحين للحزب وقيام القائد وليم دينق بشطر مجموعة من قوات الانيانيا من ابناء قبيلة الدينكا وتوجه بهم إلى بحر الغزال واعلن عن جناحه الجديد في الحزب، وقد قامت تلك المجموعة بعملية عسكرية متهورة لم تحسب بشكل دقيق حاولوا من خلالها السيطرة على مدينة واو عاصمة مديرية بحر الغزال خلال شهر كانون الثاني / يناير ١٩٦٤، بقيادة برنانا دينرماو، احد ابناء سلاطين الدينكا، وتمكنوا من قتل اثني عشر جندياً واحدثوا دماراً كبيراً واستولوا على كمية من السلاح، لكن ذلك الهجوم مني بالفشل وقتل معظم افراد تلك القوة، واسر قائدها بعد اصابته بجروح اثناء المعركة الذي تم تشكيل محكمة عسكرية ايجازية له في واو، اصدرت قرارا بإعدامه واعدام حارسي السجن المتعاونين مع القوة المهاجمة، كان ذلك اول هجوم تشنه قوات حركة الانيانيا على عاصمة اقليمية حصينة، واذيع بيان من اذاعة ام درمان تحدث عن الانتصار التاريخي للقوات المسلحة، ونجاحها في سحق قوة التمرد المهاجمة والقبض على قائدها، شكل ذلك الهجوم البداية لسلسلة من الهجمات المتفرقة وغير المنسقة في مختلف انحاء الجنوب [٥٦].

جاء خريف عام ١٩٦٤، بتطور واسع في عمليات حركة الانيانيا، إذ شملت عملياتها معظم مناطق جنوب السودان، وشهد ذلك الخريف هجمات متكررة على مراكز الشرطة والمراكز الحكومية، فضلاً عن مهاجمة الحاميات العسكرية في كل من المديرية الاستوائية ومديرية بحر الغزال ومديرية اعالي النيل، التي قام عناصر الانيانيا من النوير فيها بهجوم كبير في ايلول/ سبتمبر ١٩٦٤، شارك فيه المئات على حامية (واط) العسكرية، وقد تمكنت قوات الحامية من صده وقتل اربعمائة قتيل من المهاجمين، ومما لاشك فيه ان النشاط المتزايد للانيانيا وقوة الرد من قبل الجيش قد نجم عنه قتل الكثير من الابرياء وحرق بعض القرى الامر الذي ادى الى ازدياد عدد اللاجئين الى اوغندا والبلدان الافريقية المجاورة، اذ وصل الى حدود خمسين الف لاجئ جنوبي[٥٧].

يبدو ان قوات الجيش التي كانت تمسك الارض في كافة الحاميات الجنوبية مدربة تدريباً جيداً، وانها كانت تدرك جيداً ان مسألة صمودها من عدمه هي مسألة حياة او موت ، لذلك نجدها قد تمكنت من صد كافة الهجمات التي شنتها عليها قوات الانيانيا، الا ان انشطة قوات حركة الانيانيا سرعان ما جعلت مشكلة الجنوب واضحة للعيان.

عقد قادة حزب سانو اول مؤتمر وطني لهم في احد فنادق كمبالا للمدة من السابع إلى الرابع عشر من تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٤، وانتخب المؤتمرون اقري جادين رئيساً، وفيليب

بيداك ليث عضو حزب الاحرار نائباً للرئيس، واعلن اقري جادين تعيين جوزيف لاقو قائداً عاماً لقوات انيانيا، الأمر الذي اصاب جوزيف اودوهو بصدمة شديدة بعد ان خسر الانتخابات بفارق صوت واحد، فخرج من الفندق غاضباً واعلن عن قيام منظمته الخاصة تحت اسم جبهة تحرير الازاندي[٥٨].

الحكم العسكري ومحاولة ايجاد الحلول

بدأت حكومة ابراهيم عبود الاهتمام بالعمل الدبلوماسي فعملت على فتح سفارات جديدة في عدد من الدول المجاورة، وارسلت الوفود إلى الخارج لدحض الافتراءات التي يروجها الاعلام الغربي عن الحرب ضد الزنوج المسيحيين وعن المذابح وحرق القرى وتهجير السكان، وقد شعرت الحكومة بخطورة الموقف، وضرورة البحث عن مخرج بعيدا عن الحرب وهذا ما كان يدعو اليه بعض اقطاب النظام، إذ وصلوا بقناعاتهم إلى ان العنف في الجنوب قد بلغ مداه، وقد عبر اللواء محمد احمد عروة وزير الداخلية عن قناعاته في مذكرة تاريخية تعتبر علامة فارقة في سياسات نظام ابراهيم عبود نحو الجنوب جاء فيها **((ان سيطرة الحكومة على الموقف في الجنوب لا يعني اطلاقاً الحل النهائي للمشكلة ، ان الحل الصحيح والنهائي للمشكلة هو ايجاد حل فعلي للجانب السياسي للمشكلة،... اننا طبعا لا نقر الانفصال باي حال من الاحوال ، ولكن فرض الوحدة بالإكراه لن يحل المشكلة،... ومتى ما توصلنا لمثل هذا الحل امكن لنا ان نعمل جميعاً من اجله))**[٥٩].

تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الجنوب في ايلول /سبتمبر ١٩٦٤ ، تكونت من اثنين وثلاثين عضوا تسعة عشر منهم من الجنوب وثلاثة عشر من الشمال لدراسة المشكلة، وقد حدد النظام العسكري المنهج العام للجنة وهو بحث الاسباب التي تعرقل النظام بين شمال السودان وجنوبه ، وان تقوم اللجنة بتقديم التوصيات التي تراها لتدعيم الثقة وخلق الاستقرار الداخلي، شرط ان لا يكون هنالك مساس بالكيان الدستوري او بمبدأ الحكومة الموحدة[٦٠].

اعطيت تلك اللجنة صلاحيات لزيارة الجنوب والاتصال بأي شخص تريده ، وقد عد حزب سانو تلك اللجنة اعترافاً من الحكومة بمشكلة الجنوب، الا ان الحزب اعترض على ممثلي الجنوب في اللجنة ووصفهم بانهم اميين ، واعتبر ان محاولة عدم اشراك الجنوبيين المثقفين في اللجنة يعني ببساطة عدم جدية الحكومة في حل المشكلة، واكد اعضاء قيادة حزب سانو بانهم يدعون إلى الوصول إلى حل سياسي يتم عن طريق الحوار مع زعماء سانو الحقيقيين للبحث في اسباب المشكلة و التداعيات الخطيرة التي وصلت اليها الحالة في الجنوب وايجاد حل للحرب الاهلية التي القت بضلالها على الاحداث السياسية في الشمال [٦١].

عزمت الحكومة على كشف وتوضيح الحقائق وحثت على تقديم اي مقترحات تساعد على ايجاد مخرج للحرب الدائرة في الجنوب، إلى جانب ذلك حاولت الحكومة تطوير علاقاتها مع حكومات شرق افريقيا لوقف المساعدات التي تصل إلى الحركات المسلحة وطلبت الحكومة مساعدة تلك الدول للعمل على عودة اللاجئين وناشدت الحكومة المنظمات الدولية وهيئة المعونة الأمريكية الدعم والتمويل، لتنفيذ خطط التنمية والعمل على رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجنوب، وعدم معادات الكنيسة والسياسيين والمثقفين الجنوبيين ، مع منحهم كل الوظائف الممكنة للمشاركة الفاعلة في ادارة مناطقهم، وتقديم دراسة كاملة عن الاسباب التي تعرقل مسار الوحدة بين الشمال والجنوب، والعمل على رفع المقترحات والتوصيات التي تساعد على اعادة الثقة إلى نفوس الجنوبيين وتحقيق الاستقرار، وبنهاية عام ١٩٦٤، واجه نظام ابراهيم عبود مشاكل حادة واضطرابات في الشمال وتمرداً مفتوحاً في الجنوب، وقد تميزت مرحلة حكم ابراهيم عبود العسكرية بانها اكثر المراحل سوءا في تاريخ الحرب الاهلية في السودان، اذ تحولت الى ما يشبه حرب الابادة الاثنية(٦٢).

اثبتت التجارب في معظم بلدان العالم ان الحكومات العسكرية إذا ما عملت بمعزل عن الشعب ومؤسساته المدنية وركنت إلى الظلم والاستبداد فإنها لن تتمكن من الصمود طويلاً، وان الظلم وكتم الحريات سيساعد على تمهيد الطريق لقيام الثورة الشعبية وهذا ما قام به الشعب السوداني بكافة شرائحه خلال ثورته في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٤.

الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من اهمها :

١- اصيب السودان بعدوى الانقلابات السياسية التي كانت سائدة في المناطق الاقليمية ، وكانت تأثيرات الحرب الباردة قد تركت بصماتها واضحة على سياسة السودان الداخلية والخارجية.

٢- كان لتدخل الجمهورية العربية المتحدة متمثلة بشخص الرئيس جمال عبد الناصر، واستغلاله للأحزاب الاتحادية في السودان لتحقيق وحدة وادي النيل دور كبير في عدم استقرار السودان، وحدوث الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق ابراهيم عبود بدفع من رئيس الحكومة عبدالله خليل من اجل احباط محاولة جمال عبد الناصر والاحزاب الاتحادية للسيطرة على مركز القرار في السودان.

٣- شهدت مدة البحث عدة محاولات انقلابية فاشلة من داخل المؤسسة العسكرية، نتيجة لانفراد الفريق ابراهيم عبود بالسلطة واعلانه حالة الطوارئ.

٤- ورث نظام ابراهيم عبود مشكلة الحرب الاهلية في الجنوب بكل تعقيداتها، واستخدم سياسة القمع المفرط ، وكان للحرب الاهلية التي كانت تدور رحاها في جنوب السودان السبب في ازدياد نقمة الشعب ضد الحكومة، ولاسيما بعد تدهور الحالة الاقتصادية والخسائر الكبيرة بفعل الهجمات التي يشنها المتمردون على شكل حرب عصابات في المديريات الجنوبية.

٥- دخول حكومة ابراهيم عبود في معركة مفتوحة مع الارساليات التبشيرية ومجلس الكنائس العالمي، والفاتيكان، نتيجة لطرد اعداد كبيرة من القساوسة من جنوب السودان، بحجة مساعدتهم للمتمردين في الجنوب، الامر الذي الب الرأي العام العالمي المسيحي وشجع على تزويد المتمردين بالمساعدات الخارجية.

٦- تم الاعلان عن تشكيل قوات حركة الانيانيا ، التي اعلنت في بيان لها انها تقاتل من اجل الحرية لكل ابناء الجنوب ، الى جانب ظهور جناح سياسي واعلامي للمتمردين في داخل وخارج السودان، تحت مسمى حركة تحرير جنوب السودان.

٨- ظهور الاحزاب السياسية في الجنوب ، كان من اهمها حزب سانو ،الذي تلقى دعماً كبيراً من الدول الغربية ومن التنظيمات الدولية والطوعية، اذ تدفق السلاح والمال على قوات حركة الانيانيا من الدول الغربية ومن الكيان الصهيوني.

٩- حدثت خلافات بين القادة السياسيين الجنوبيين في بداية عام ١٩٦٤، ونقلوا إلى الحزب صراعاتهم الشخصية والقبلية الضيقة مما ادى إلى انقسام داخل حزب سانو اسفر عن ظهور جناحين للحزب احدهما في الداخل، والاخر في الخارج .

١٢- تميزت مرحلة حكم ابراهيم عبود العسكرية بانها اكثر المراحل سوءا في تاريخ الحرب الاهلية ، اذ وصلت اعداد القتلى رقما غير مسبوق وتحولت الحرب الاهلية في السودان الى ما يشبه حرب الابادة الاثنية.

١٣- ان السودان لم يكن بمعزل عن اشكالات الدولة الحديثة في افريقيا التي تنقسم الى اشكالات اجتماعية أهمها الاخفاق في إدارة التعددية الاثنية والدينية واللغوية، واشكالات اقتصادية تتمثل في الاوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها ابناء السودان، واشكالات سياسية لعل أبرزها ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وانتجت تلك الاشكالات دائرة مغلقة بقي السودان بعد نيله الاستقلال يدور في فلكها.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) إبراهيم عبود : ولد عام ١٨٩٧وتخرج مهندساً من كلية غوردون عام ١٩١٧ ثم دخل المدرسة الحربية وتخرج منها عام ١٩١٨ والتحق بالأشغال العسكرية بالجيش المصري لغاية عام ١٩٢٤، اشترك في الحرب العالمية الثانية ورقي إلى رتبة فريق بعد الاستقلال ، قام بانقلاب ١٧تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٨واستمر حكمه ٦ أعوام بعد ان تمت الاطاحة بحكمه على اثر قيام الثورة الشعبية في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٤ . ينظر: دنيا فاروق صالح العمر ، الفريق ابراهيم عبود والحكم العسكري الاول في السودان ١٩٥٨– ١٩٦٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤.

(٢) حزب الامة: تأسس عام ١٩٤٤ ، يعد من اقدم الاحزاب السودانية ، نشأ من تحالف ثلاثة عناصر هم طائفة الانصار وزعماء العشائر ومجموعة من الخريجين المنادين باستقلال السودان. ينظر: منى حسين عبيد الشمالي، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية السودانية من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

(٣) عبدالله خليل: ولد في ام درمان عام ١٨٩٢واكمل دراسته في كلية غوردون التذكارية ،انظم إلى جمعية اللواء الابيض عام ١٩٢٤، تم اختياره عضوا في المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٩٤٥ ، ثم سكرتيراً عاماً لحزب الامة عام ١٩٤٨، عين عضوا في البرلمان السوداني عام ١٩٥٦، ثم رئيساً للوزراء عام١٩٥٨، توفي عام ١٩٧٠. ينظر: عدنان عبدالله متعب عبيدات، السودان في عهد ابراهيم عبود (١٩٥٨–١٩٦٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة اليرموك ، عمان، ١٩٩٧، ص ص ٢٩–٣٠ .

(٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٢٨٣ / ٣١١ ، وثيقة رقم ٢٣؛ تقرير السفارة العراقية في الخرطوم حول الانقلاب السوداني ، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٨؛ وليد الاعظمي، حقيقة الانقلاب العسكري ودور عبدالله خليل ، مجلة الدستور، العدد ٥٩٦، لندن ٣١ تموز / يوليو ١٩٨٩، ص ٣٢ .

(٥) ملفات العالم العربي ، الدار العربية للوثائق س ن –٣/ ١١٠٧، وثيقة رقم ١٩٥٤، بيروت –لبنان، ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٨١؛ جراهام ف . توماس ، السودان الصراع من أجل البقاء ، ترجمة الطيب الزبير الطيب المنصور، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ص ٢٩.

(٦) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن – ١ / ٢. ١١ ، وثيقة رقم ٦٦٣ ، الديكتاتورية الاولى في السودان، لبنان– بيروت، ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

(٧) وليد محمد سعيد الاعظمي، السودان في الوثائق البريطانية– انقلاب الفريق ابراهيم عبود ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٩٠، ص ص ٣١– ٣٢.

(٨) محمد محمد احمد كرار، انتخابات وبرلمانات السودان، معهد البحوث والدراسات السودانية، الخرطوم، ١٩٨٩، ص٣٣.

(9) Gabriel Warburg, Islam Nationalism and communism in a Traditional society .The case of Sudan, London,1978, P.93.

(١٠) حسن الترابي : ولد في كسلا عام ١٩٣٠، تخرج في جامعة الخرطوم كلية القانون في عام ١٩٥٨، حصل على الماجستير من جامعة لندن عام ١٩٦١، ثم الدكتوراه في القانون الدستوري من جامعة باريس عام ١٩٦٤، وعمل محاضراً بالجامعة، ثم عميداً لكلية القانون فيها، تفرغ للعمل السياسي وأصبح أميناً عاماً للإخوان المسلمين وجبهة الميثاق الإسلامي ما بين عامي ١٩٦٤و١٩٦٦. ينظر: أحمد محمد شاموق، معجم الشخصيات السودانية المعاصرة، بيت الثقافة للترجمة والنشر، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ١٤٢.

(١١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٤١١/٢٨٣، وثيقة رقم ٣، تقرير السفارة العراقية في الخرطوم حول زيارة الرئيس جمال عبد الناصر الى السودان والحالة السياسية الداخلية فيها، ١كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠؛ ابراهيم محمد حاج موسى، التجربة السودانية وتطور نظم الحكم في السودان، الخرطوم، ١٩٧٠، ص٢٦٣.

(١٢) الصديق المهدي: هو النجل الاكبر للسيد عبد الرحمن المهدي ورئيس حزب الامة ووالد الصادق المهدي، تولى رئاسة حزب الامة بعد وفاة والده عام ١٩٥٩، قدم العديد من المذكرات التي تطالب باعادة الحياة الديمقراطية للحكم ، وعمل على تشكيل الجبهة الوطنية، توفي عام ١٩٦١. ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج٥، الخرطوم ،١٩٩٦ ، ص٢١١٠؛
Robin Bidwell , Dictionary of modern Arab History, London, 2010, P.259.

(١٣) و .خ. ع ، ملفات وزارة الخارجية ، رقم الملف٥٧ ، رقم الوثيقة ١١٢٣/ ١٤ ، تقارير السفارة العراقية في الخرطوم ، عن المذكرة التي رفعها الصديق المهدي إلى الحكم العسكري في ٣٠ آذار / مارس١٩٦١ .

(١٤) محمد احمد محجوب: ولد عام ١٩٠٨، تخرج مهندسا من كلية غوردون عام ١٩٢٩، ثم درس القانون وعمل قاضيا لغاية ١٩٤٦، ثم اتجه للعمل السياسي منذ عام ١٩٤٧، شغل منصب وزير الخارجية عام ١٩٥٦، ثم عام ١٩٦٤ وفي عامي ١٩٦٥ و١٩٦٨ انتخب رئيسا للوزراء توفي عام ١٩٧٦. ينظر يحيى عبد القادر ، شخصيات من السودان، ط٢، المطبعة العربية للتأليف والترجمة ، ج١، الخرطوم، (د. ت)، ص ٧٢ ؛ عون الشريف قاسم، المصدر السابق ، ص ص ٢١١٠-٢١١١.

(١٥) اسماعيل الازهري: ولد في ام درمان عام ١٩٠١، تخرج من كلية غوردون قسم المعلمين ،عمل مدرسا في عطبرة وامدرمان ، من مؤسسي نادي الخريجين انتخب رئيسا للنادي عام ١٩٣٤،في عام ١٩٥٤ اصبح رئيسا لأول وزارة سودانية ، ثم اول رئيس وزراء للسودان المستقل عام ١٩٥٦، اطلق عليه لقب الزعيم بعد ان رفع علم السودان ايذانا بمولد جمهورية السودان، انتخب عام ١٩٦٥ عضوا ثم رئيسا للمجلس الرئاسي لغاية انقلاب ٢٥ ايار /مايو١٩٦٩ ، بقي بعدها تحت الاقامة الجبرية حتى وفاته في اب / اغسطس ١٩٦٩. ينظر : المعتصم احمد الحاج ، معجم شخصيات مؤتمر الخريجين ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، امدرمان ، ٢٠٠٩، ص ص ١٠٩- ١١٢.

(١٦) عبد الخالق محجوب : هو رئيس الحزب الشيوعي السوداني وامينه العام للمدة من ١٩٤٩ لغاية ١٩٧١ ، استمر بنشاطه الحزبي من عام ١٩٥٦ لغاية عام ١٩٦٥ ، ثم عاد إلى العمل السياسي بعد انقلاب جعفر النميري، استمر في عمله السياسي إلى ان تم اعتقاله من قبل حكومة جعفر النميري ومن ثم اعدامه عام

١٩٧١. ينظر: احمد ابراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ ـ١٩٥٣ ، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد، ١٩٨٤ ، ص٢٤٨ ؛

Robin Bidwell , Op .Cit., P.260.

(١٧) و.خ.ع، ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم ٥٧، وثيقة رقم ١٤/١١٢٣، تقرير السفارة العراقية في الخرطوم حول الاحوال السياسية في السودان، ٢٤اب/ اغسطس١٩٦١؛ حسن عطية الافندي– الموقف في السودان، مجلة الموقف العربي، العدد ٣٤، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص٣١–٣٢.

(١٨) أمين التوم ، ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤–١٩١٩، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٧، ص١٩٠.

(١٩) أبراهيم محمد حاج موسى ، المصدر السابق ص٢٥٥ .

(٢٠) ابيل اير، التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد ، شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ١٩٩٢، ص ٢٥.

(٢١) محمد الأمين خليفة ، قضية السلام والحرب في جنوب السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠١١ ، ص٢٠٥.

(٢٢) حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان ١٨٢١–١٩٨٩، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة امدرمان الأهلية، امدرمان، ١٩٩٨، ص٦٥؛ روبرت أو– كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٩٦.

(٢٣) محمود قلندر ، السودان ونظام الفريق عبود، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ٢٠١٢، ص ص ١٦٣– ١٦٤.

(٢٤) جاهد رياح احمد، مشكلة جنوب السودان– بحث في طبيعة المشكلة ومعالجتها ، بحث مقدم الى وزارة الخارجية العراقية، ١٩٨٧، ص ١٧.

(٢٥) حمدي عبد الرحمن، مشكلة جنوب السودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠١.

(٢٦) عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد ،١٩٨٥، ص ٢٣١ .

(٢٧) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١/ ١١٠٩ ، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت– لبنان ، ١٥ اب / اغسطس ١٩٨١ ؛ مجلة المنار ، العدد ٣ ، باريس ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٧ ؛ محمود قلندر ، السودان ونظام عبود، ص ص ١٦٤ ـ١٦٥ .

(٢٨) الصادق المهدي، مسألة جنوب السودان، شركة الطبع والنشر بالخرطوم، الخرطوم، ١٩٦٤، ، ص٢٣.

(٢٩) إبراهيم علي إبراهيم المحامي ، الحرب الأهلية وفرص السلام في السودان ، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٨٠.

(٣٠) عبد القادر اسماعيل ، سنوات السلام في السودان ، اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص٤ .

(٣١) جوزيف اودهو : من أبناء قبيلة اللاتوكا بشرق الاستوائية تعلم بالسودان وعمل بالتدريس في الجنوب ،اتهم في تمرد توريت وسجن ،هرب للخارج نهاية عام ١٩٦٠ أسس وآخرون الاتحاد الأفريقي للمناطق المقفولة الذي تحول فيما بعد إلى حزب سانو ،انشق من حزب سانو وكون مع آخرين جبهة أزانيا التي تؤمن بالكفاح المسلح. ينظر: عصام الدين ميرغني طه (ابو غسان)، قصة حرب اهلية، الحضارة للنشر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٣٢٠ .

(٣٢) اقري جادين: من أبناء المديرية الاستوائية، خريج كلية غوردون التذكارية، عمل مساعد مفتش مركز في دارفور وبحر الغزال، هرب من السودان عام ١٩٦٠، احد مؤسسي حزب سانو، انفصل بجناح حزب سانو في الخارج، قاد جناح الحزب الاكثر تشدداً وطالب بالانفصال خلال مؤتمر المائدة المستديرة وعارض اتفاقية اديس ابابا. ينظر: عصام الدين ميرغني طه (ابو غسان)، المصدر السابق، ص ٣١٦.

(٣٣) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤١، جامعة بغداد، (د.ت)، ص ٢٣.

(٣٤) محمود قلندر، جنوب السودان ـ مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٥٥– ١٩٨٣، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٢٥١.

(٣٥) محمد ابو والقاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي، مج١، دار ابن حزم، بيروت ،١٩٩٦ ، ص، ٢٥٧؛ محمود قلندر ، جنوب السودان – مراحل انهيار الثقة ، ص ٢٥١.

(٣٦) نقلا عن: ابراهيم علي ابراهيم المحامي، المصدر السابق ، ص ١٨٠.

(٣٧) منظمة الوحدة الافريقية: منظمة اقليمية تضم دول القارة الافريقية المستقلة التي تؤمن بالمبادئ التي قام عليها ميثاق المنظمة، تأسست عام ١٩٦٣، على اثر مؤتمر القمة في اديس ابابا الذي اشترك فيه رؤساء دول وحكومات ثلاثين دولة افريقية تم خلاله اقرار ميثاق المنظمة. ينظر: احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ١٢٤٢.

(٣٨) الصادق المهدي، السودان وحقوق الانسان، ترجمة عبد الرحمن الغالي، دار الامين للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٠؛ محمد أبو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٣٩) اميدو تفنق لادنقي: من قبيلة اللاتوكا كان يعمل ضابطاً في الفرقة الاستوائية برتبة ملازم ثاني وكان من قادة تمرد توريت عام١٩٥٥، حكم عليه بالسجن لمدة ١٠ اعوام، خرج من السجن بموجب العفو لعام ١٩٦١، وعاد الى صفوف المتمردين ليكون من قادتهم قاد انقلابا ضد السياسيين في الجنوب واسس حكومة الانيانيا العسكرية، تم منحه رتبة لواء بعد اتفاقية اديس ابابا واحيل على التقاعد. ينظر: عصام الدين ميرغني طه (ابو غسان)، المصدر السابق، ص٣١٥ .

(٤٠) جوزيف لاقو: ولد عام ١٩٣٥، بالاقليم الجنوبي ، من أبناء قبيلة المادي تخرج من الكلية الحربية في الخرطوم عام ١٩٦٠، انظم إلى المتمردين في الجنوب وعمل على توحيد صفوف حركة انيانيا وقيادتها من عام ١٩٦٩ لغاية عام ١٩٧٢،وقع اتفاقية اديس ابابا، عمل برتبة لواء في الجيش ورئيسا للمجلس التنفيذي للإقليم الجنوبي لغاية عام ١٩٨٠. ينظر: وثائق امريكية عن نميري ، جنوب السودان ، من القائم بالأعمال في الخرطوم الى وزير الخارجية في واشنطن، معلومات عن شخصيات سودانية ، ٣١ كانون الثاني / يناير

١٩٧٢، شبكة المعلومات الدولية – الانترنت، تاريخ الدخول: ٢٩ نيسان ٢٠١٧ www.Sudannile.com.
؛ محمود قلندر، جنوب السودان– مراحل انهيار الثقة ، ص١٧.

(٤١) جوزيف لاقو ، مذكرات اللواء جوزيف لاقو، ترجمة محمد علي جادين ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ام درمان، السودان،٢٠٠٥، ص١٢٢ .

(٤٢) روبرت أو ــ كولينز ، المصدر السابق ، ص ص ٩٨ – ٩٩ ؛ جوزيف لاقو ، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٤٣) الفاتيكان: دولة مدينة الفاتيكان اقليم لها شخصية دولية حسب معاهدة لاتيران مع الحكومة الايطالية ، تعد ضاحية من ضواحي العاصمة الايطالية اذ تبلغ مساحتها١٠٨ فدان ، تشمل ميدان القديس بطرس والقصر البابوي ومتحف الفاتيكان وعدد من المباني والحدائق ، البابا هو الرئيس وله السلطة المطلقة ، لها تمثيل سياسي في ٥٦ دولة ينظر : احمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص ٨٤٥ .

(٤٤) ابراهيم علي ابراهيم المحامي ،المصدر السابق ، ص ص ١٨٠–١٨١ .

(٤٥) محمد بشير الشافعي، القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٠، ص ٣٦٨.

(٤٦) نقلاً عن: احمد ابو سعدة، جنوب السودان وافاق المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص١٦٩.

(٤٧) محمد أبو القاسم حاج حمد ، المصدر السابق، ص٢٥٨.

(٤٨) جوزيف لاقو، المصدر السابق ، ص١٣١.

(٤٩) عصام الدين ميرغني طه (ابو غسان)، المصدر السابق ، ص ١٥٩.

(٥٠) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة: هنري رياض و الجنيد علي عمر، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٣٢.

(٥١) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان– خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض وآخرون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٣، ص١٧٥؛ محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود، ص١٦٧.

(٥٢) ابيل اليز، التمادي في نقض المواثيق والعهود، ص٥٩؛ محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود، ص١٦٧.

(٥٣) عبد القادر اسماعيل، مشكلة جنوب السودان، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٢٣٣–٢٣٤.

(٥٤) إبراهيم محمد حاج موسى، المصدر السابق، ص٥٩٩ .

(٥٥) محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود، ص ص ١٦٧ – ١٦٨؛ عصام الدين ميرغني طه (ابو غسان)، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٥٦) روبرت أو . كولينز، المصدر السابق، ص ٩٩ ؛ جوزيف لاقو، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٥٧) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان–خلفية النزاع، ص١٨٢؛ عصام الدين ميرغني طه (ابو غسان)، المصدر السابق، ص ص١٦١– ١٦٠ .

(٥٨) روبرت أو ـ كولينز، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٥٩) نقلاً عن: محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود، ص ١٧٠ .

(٦٠) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان–خلفية النزاع، ص١٨٥ .

(٦١) محمد عمر بشير، جنوب السودان– دراسة لأسباب النزاع، ترجمة اسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٤٩؛ إبراهيم محمد حاج موسى، المصدر السابق، ص٢٧٦ .

(٦٢) ابراهيم علي ابراهيم المحامي، المصدر السابق، ص ١٨١.